

قرار إنهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعي المصري
الصادر من اللجنة المركزية الموسعة للحزب
٧ إبريل ١٩٦٥

قرارات

اللجنة المركزية الموسعة

للحزب الشيوعي المصري

xxxxx

على أثر المناقشات التي دارت في الحزب خلال الشهرين الماضيين حول قضية وحدة الاشتراكيين المصريين ، ومدى القرار الاجمالي الذي أصدرته اللجنة المركزية ، والذي أقرته أغلبية الكونغرس المركزي الذي انمقد لمناقشة تقرير اللجنة المركزية في هذا الموضوع - ومدى الكونغرسات المحلية والمناقشات الجماعية والفردية التي دارت عقب قرار الكونغرس المركزي والتي أبدى فيها كل أعضاء الحزب المظفين آراءهم ، ومدى أن اتضح أن أغلبية أعضاء الحزب تتهيئ الاتجاه الذي أقرته اللجنة المركزية - دعت اللجنة المركزية الى اجتماع موسع يضم مسئولى المناطق وسكرتارية منطقة القاهرة ومسئولى العمل الجماهيريين .

ومدى أن استمرى الاجتماع الموسع نتائج العمل الفكرى في مختلف مستويات الحزب - أصدر بالاجماع القرارين التاليين :

- (١) إنهاء الشكل المستقل للحزب الشيوعي المصري ، وتكليف كافة أعضاءه بالتقدم - كأفراد - لطلب عضوية الاتحاد الاشتراكي المصري والنضال من أجل تكوين حزب اشتراكي واحد يضم كل القوى الثورية في بلادنا ،
 - (٢) الموافقة على مشروع البيان المقدم من اللجنة المركزية .
- وقرر الاجتماع الموسع ما يلى :

يلغ هذان القراران الى كافة المستويات شمولين ببيان اللجنة المركزية " "

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري

٧ إبريل ١٩٦٥

من أجل حركة جماهيرية واسعة ومنظمة
تؤمن مسار الثورة
من أجل حزب طليعى ثورى واحد لكل القوى الاشتراكية
(مشروع قرار مقدم من السكرتارية المركزية)

تميم بلادنا اياما مجيدة وحاسمة ،

ان الشعب المصرى المجيد ، الذى قادته كتية ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ - بمسار
من انهى السيطرة الاستعمارية - واصل مسيرته الظافرة ، ليفتح أكثر من ثغرة خطيرة فى
خطوط وتحصينات الامبريالية المالمية المتداعية ، وفى خطوط الاقطاع والفراسمالية الكبيرة ،
ومن خلال هذا الثغرات انتشرت قوى ثورية طليعية على ارض الممركة ، لتدافع عن مواضعها
الجديده - ولتهجم على جبهة عرضة - على اوسع الجبهات امتدادا واكثرها تعددا - لتخوض
نضالا لم يشهد له تاريخ البلاد مثيلا من قبل ، نضالا مظفرا ضد قوى الاستعمار القديم -
نضالا متناظرا وصادم مضر ضد قوى الاستعمار الجديد الذى تقوده الولايات المتحدة الامريكية
والمانيا الغربية ، هذا الاستعمار الجديد الذى يقدم كل مساعداته لقوى المد وان المتربصة
فى كل لحظة ، لاسرائيل : موقع الاستعمار الامامى .

ثم لتخوض - على الجبهة الداخلية - نضالا أشد قسوة - فى واقع الامر - وأشد مرارة
من أجل القضاء على ميراث عصور سحيقة من التخلف والفقراطى منها الشعب طويلا . وفى ممركة
التقدم الاجتماعى هذه ، يحتدم الصراع وتستقطب المصمكات وتتحدد بسرته ، بين قوى الثورة :
قوى الشعب المامل من ناحية وبين قوى أعداء الثورة من ناحية أخرى ، هؤلاء الأعداء الذين
يريدون بكل ثمن - تجريد الثورة ، وبمادون الاشتراكية عدا ، مهتبا - ويشون الألفام فى كل ركن
ويقصون المقبات فوق كل شبر - متخفين تارة - مسفرين عن وجوههم تارة أخرى ، نشطين دوسا
لتنظيم معداتهم وتجميع قواهم .

فى غمار هذه الممركة وضع لقادة البلاد أن الأخطار التى تتهدد الثورة تتعاضد ، وأن
أعباء مرحلنا لانتقال جسيمة ومضنية . ولكن عدا النصر - على أية حال وفى كل الاحوال - عسى
الثقة فى قوتنا للشعب وفى قدرته على الارتداع دائما الى متطلبات الموقف . من هنا التفت الرئيس
جمال عبد الناصر الى قضية الساعة : قضية تميئة جماهير الشعب ، تحت الشمار الرئيسى الذى
تدوم ، تطوير الديمقراطية وتمكين قوى الشعب الماملة من ممارستها .

وعبر هذا الطريق ، طريق تطوير الديمقراطية ، بدأ قادة البلاد يواجهون مشكلة
تلك القيادة السياسية المدعوة الى تميئة الجماهير وتنظيم صفوفها ورفع وعيها واردها بقظتها
الثورية .

عبر هذا الطريق - طريق الديمقراطية لقوى الشعب الماملة - طرح قادة البلاد -
وبطرحون - قضية انشاء حزب ثورى طليعى واحد لكل القوى المخلصة لقضيته الاشتراكية .

نعم ٥٥ ان الثورة في مصر تواجه اليوم - بالدقة - قضية انشاء حزب طلبهم ثورى واحد ، حزب اشتراكى يضم فى صفوفه كل الذين ينادون بالاشتراكية ويضاضلون - فى الوقت ذاته - من أجل القضاء على استغلال الانسان للانسان .

ان المواقع المتقدمة التى انتقل اليها القادة الثوريون فى بلادنا ، تجمل من قدام هذا الحزب ضرورة تاريخية وموضوعية لا تحتمل التأجيل .

ذلك ان بلادنا - بعد أن كسبت استقلالها السياسى وانتهت عهد السيطرة الاستعمارية مضت تدافع عن استقلالها الاقتصادى . وأولى القادة قضية تصحيح البلاد اجتماعيا خاصا . ودلل قادة ثورة ٢٣ يوليو - الملتفون حول جمال عبدالناصر - على مقدرتهم على الاستجابة للمتطلبات التى طرحها تقدم الثورة . وهكذا ، عندما جلت - فى عام ١٩٦١ - ساحة الحسم ، ساحة اختيار الطريق الذى يتمين على البلاد أن تسلكه ، لم تتردد القيادة الثورية فى توجيه أشد الضربات الى الرأسمالية الكبيرة وواصلت تقليص أظافر الاقطاع ، واقربت من الممال والفلاحين والمثقفين الثوريين ، واستجابت الى مطالبهم ، وحققت لهم مسددا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة وانصرفت البلاد فى طريق التطوير الرأسمالى ، طريق التطور الاشتراكى .

لقد تحققت انجازات ثورية فى مجال الاقتصاد . فبعد تصفيته سيطرة الاحتكار المالمية على الاقتصاد القومى ، أزاحت سيطرة الرأسمالية الكبيرة المحلية عن مراكز السيطرة الاقتصادية ، وقام قطاع عام قوى يهيمن على أكثر من ٨٠% من الصناعات ، وأخذت الدولة يمهدها التخطيط المركزى - ووسمت نطاق رقابتها على حركة رأس المال الخاص . حتى سدت أمامه مجالات التركيز والنمو الاحتكارى . وتحددت أهداف الخطة الثانية على أساس بناء الصناعات الثقيلة بعيدا عن سيطرة ونفوذ الضرب الاستعمارى ، وبالتعاون الوثيق ، غير المشروط ، مع البلدان الصديقة ، وفى مقدمتها أسرة البلدان الاشتراكية .

وفى المجال السياسى ، حدثت تطورات ديمقراطية هامة ، صدر الدستور المؤقت وألغيت الأحكام الصرفية ، وقام مجلس الأمة ، وأقن عن المعتقلين والمسيجونين الشبهويين ، وصدر الصفو عنهم - وأقرت الدولة به أ اتاحة العمل لهم . وبذل مجهود كبير لتتوسط العمل السياسى داخل بعض لجان الاتحاد الاشتراكى المصرى وصدر مشروع قانون المجالس الشعبية المنتخبة ، وفتحت الصحف صفحاتها لكثير من المناقشات الحرة . وفى مواجهة النجدة المفتعلة التى تثيرها القوى الرجعية حول ما تسميه - كذبا - بزحف الشهوية فى مصر - أند المسئولون أن كل مواطن يستطيع - فى حدود الالتزام بالحرص على مصالح الثورة - أن يعبر عن آرائه وعن وجهة نظره وأن الشبهويين ليسوا مستثنين من هذا ، وأنهم يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم - كما ركسبون - فى وضع النهار .

وكان الامتداد الطبيعي لهذه السياسة التقدمية - أن تدم بلادنا - بالضرورة - سياستها المستقلة والسلامية ، فتزيد من تضامنها مع حركات التحرر الوطني ومساندتها ، وتقدم في هذا السبيل بمبادرات طلبية - وأن توثق تعاونها مع أسرة البلدان الاشتراكية . ولكن هذا السياسة التقدمية في الداخل كان امتدادها - الطبيعي والمصيق أيضا - أن تدخل بلادنا في صدام باسل وصراح متقاطم - مع قوى الاستعمار الجديد ، والاستعمار الامريكسي والالمانى الفريسي .

أما في المجال الفكرى (الايدولوجى) فان القيادة الثورية والوطنية ، فى عدد من البلدان المستقلة حديثا - قد تبنت - من خلال النضال العملى - منهج التجربة والخطأ ، وذلك قبل أن يواجهها تطور الحركة الثورية بضرورة تحديد مفهومات طامة ، ومبادئ نظرية ، تحكم سير هذه الحركة . وفى بلادنا - وبعد اجراءات يوليوطم ١٩٦٦ - جاء صدور ميثاق العمل الوطنى ايذانا بضرورة التخل عن منهج التجربة والخطأ . ومنذ صدور الميثاق الوطنى ، اتجه قادة البلاد الى تحديد الأبعاد النظرية التى من شأنها أن تضى طريق العمل الثورى ، وفى هذا المجال ، أكد الرئيس جمال عبدالناصر على مفهومات أساسية فالاشتراكية تعنى تأكيد سيطرة الشعب وملكيته لوسائل الانتاج وتغذية القوى المنتجة وزيادة الثروة الوطنية بكيفية مضطربة . وحدد أن الكفاح من أجل الاشتراكية يتطلب تعزيز الوعي السياسى وتنظيم قوى الشعب العاملة . وتبئى الاشتراكية بنقل السلطة - عن طريق الممثل السياسى - الى تحالف قوى الشعب العاملة ، لتمكينها من احداث التغييرات الاجتماعية التى تتردها . وقد وضع الرئيس عبدالناصر أن المركز القيادى فى المجتمع الاشتراكى هو للطبقة العاملة . كما أن الطبقة العاملة هى الركيزة الأساسية فى العمل السياسى وفى الجهد الذى يبذل لاقامة حزب اشتراكى يقود مجموع العمل الثورى . أما الطريق المقضى فى النهاية الى الاشتراكية - فيسر - بالضرورة - عبر نضال الطبقة العاملة والجماعير الشعبية ضد قوى الرجعية الداخلية وعبر النضال الحازم ضد قوى الاستعمار القديم والجديد ، وعبر فتح التوافذ والتفاهد من التجارب والحركات الثورية والاشتراكية فى العالم .

انطلاقا من هذا المفهومات ، أوضح الرئيس عبدالناصر أن المرحلة التى تمر بها البلاد هى مرحلة الانتقال من النظام الاقطاعى الرأسمالى الى النظام الاشتراكى ، وحدد أن الممركة الاجتماعية إنما تدور بين ممسكين : ممسك قوى الثورة وممسك أعداء الثورة . وفى الممسك الاول يقف العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون والجنود ، وتلك الاقسام من الرأسمالية الوطنية التى لا تتفق هبة فى طريق التطور الاشتراكى وتأخذ مكانها فى اطار تحالف قوى الشعب العاملة اما ممسك أعداء الثورة فيهم الاقطاعيين والرأسماليين الكبار وتلك الاقسام من الرأسماليين والبيروقراى التى تمزق نفسها عن مجرى الثورة ، ومن وراء هؤلاء جميعا يقف - بالطبع - الاستعماريين القدامى والجديد .

وفي مواجهة تجمع قوى الرجعية واحتشادها ، دعا الرئيس عبدالناصر الى تجميع كل القوى الاشتراكية .

ولما كانت الاشتراكية - في النهاية - هي ثمرات الجهد الخلاق والواعي السدي تبذله الطبقة العاملة والجمهير الكادحة - فان الحلقة الرئيسية في الموقف هي تطوير الديمقراطية الاشتراكية ، بتكئين الشعب من ممارستها ممارسة فعلية ، فمن طريق هذه الممارسة للديموقراطية الاشتراكية تحل - بالدقة - أعقد المشكلات التي تواجه الثورة ، وعن طريقها يتم نقل السلطة الى تحالف قوى الشعب العاملة .

ان ما تحقق حتى الان - على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية - تد آذن ببداية مرحلة جديدة من مراحل الثورة المصرية ، هي مرحلة التحام النضال الوطني والتحريرى بالنضال الاجتماعى . وهذا يدل على أن شعبنا قد اختار طريق الاشتراكية .

وان ما تحقق بالداخل من انجازات ثورية وتفسيرات عميقة ، انما يدل على أن لجنة من الحركات الوطنية تنحاز الى طريق التقدم الاجتماعى ، وأن القادة الثوريين قد شرعوا يملكون على نقل مركز الثقل داخل التحالف الوطنى من الرأسمالية الى الطبقات الشعبية : الى العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين . ومباراة أخرى فان المسار الذى سلكه قادة ثورة ٢٣ يوليو - يدل على أنهم تبنا الطريق الذى اختاره الشعب .

وانه بمقتضى هذا كله ، لم يعد الشيوعيون المصريون وحدهم هم الذين يرفعون همارات الاشتراكية والتقدم الاجتماعى ، بل توجد غيرهم قوى متزايدة الاتساع ، جادة ومخلصة لتضيئة التقدم الاجتماعى .

وهذه التطورات في مجموعها قد باتت تشكل وضعا جديدا يواجه الحزب الشيوعى المصرى بمهام ثورية جديدة تماما ، الأمر الذى نبينه على الوجه التالى :

ان الحزب الشيوعى المصرى قد تكون في ٨ يناير عام ١٩٥٨ ، كحزب للثورة الاجتماعىة يشترشد بالماركسية اللينينية ويدافع عن مصالح الكادحين ويناضل لتحقيق الديمقراطية . ان تكوينه واعدائه - كمنبر سياسى مستقل ويمتيز عن القوى السياسية الأخرى - كان ضرورة اجتماعية وتاريخية تنبع عن حركات الطبقة العاملة المصرية واحتياجاتها وتطلعاتها نحو مجتمع ينتفى فيه استغلال الانسان للانسان .

ان الكيان المستقل والتميز للحزب الشيوعى المصرى قد صحبته أيضا ملائمة للاوضاع السياسية السائدة آن ذاك في بلادنا ، حين لم تكن قيادة ثورة ٢٣ يوليو قد حددت مواهبها من قضايا الثورة الاجتماعية وذلك على الرغم من الضجرات الكبرى والطليعية السنتى فحققت على صعيد الحركة الوطنية ، لكن ، في ظل التطورات الجديدة ومع وجود قيادة ثورية فحققت انجازات ذات طابع اشتراكى ، فانه تطرح اليوم أمام كل الثوريين المصريين ، لا قضية

التمايز والتباعد بين الشيوعيين وبين الاشتراكيين ، بل -بالأحرى- قضية التلاحم والوحدة
قضية لتجمع بين كل المخلصين حقاً لقضية الاشتراكية .

ولقد توجد ، وسوف توجد بالفعل ولأمد طويل نسبياً ، خلافات فكرية عميقة بين
الشيوعيين وبين القوى الاشتراكية الأخرى ، ولقد توجد بالفعل أيضاً - وسوف توجد - خلافات
حول المناهج اللازمة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكن تبقى بمد هذا كله
حقيقة جوهرية ، هي أن ما يربط بين كل القوى الاشتراكية هو أكبر وأهم - بما لا يقاس - ما
يفرق بينهم . وعلى سبيل المثال فإن النقاط الأساسية - في مجموعها - للبرنامج السياسي
والاقتصادي والاجتماعي الذي تضمنه ميثاق العمل الوطني ، تصلح أساساً لوحدة عمل بين كل
القوى الاشتراكية خاصة إذا نظر إلى هذا النقاط من زاوية نضالية وعلى أساس أن الحلقة الرئيسية
فيها هي تطوير الديمقراطية السياسية لمصلحة الشعب المامل . ان وحدة العمل لتنفيذ وتطوير
نقاط البرنامج التي تضمنها ميثاق العمل الوطني لا يقلل من أهميتها ولا يضمنها أن الشيوعيين
يشتغلون مع بعض القضايا الفكرية في الميثاق .

وهكذا ، وانطلاقاً من وجود تيرمين يمتثلون أهداف الشعب في البناء الاشتراكي
وحققون إنجازات ذات طابع اشتراكي وانطلاقاً من وجود اشتراكيين يرفصون شعارات التقدم
الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الشيوعيين وانطلاقاً من وجود ماركسيين غير منظمين ، يلتفتون هم
أيضاً حول قيادة الرئيس جمال عبدالناصر - انطلاقاً من هذا كله - يطرح الحزب الشيوعي
المصري قضية توحيد كل القوى الاشتراكية في أهدافها السياسية والتنظيمية . ومن هنا يأتي قرار
اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري بانها "الشكل التنظيمي المستقل للحزب ، كخطوة
لا بد منها ، في ظروف بلادنا الخاصة ، لوضع أسس الوحدة بين الاشتراكيين في تنظيم ثوري
واحد في حزب اشتراكي واحد ،

ان هذا الموقف التاريخي ، الذي يتلوه الحزب الشيوعي المصري ، هو نتيجة المجهود
الواعي الذي يبذله أعضاء الحزب في سبيل التعرف على واقعهم ودراسة ، وسحولة اكتشاف
الطريق المصري نحو الاشتراكية ، ولكنه أيضاً ، وفي الوقت ذاته ، نتيجة تمسكهم الواعي
بالمنهج الماركسي اللينيني ، في فهم روح المصير والسمة الأساسية التي تميزه .

ذلك أن ثورتنا المصرية هي - بدهشة - جزء لا يتجزأ من الحركة الثورية الماسية
التي تشمل أركان المالم الأربعة وتصب فيها الثورات الاشتراكية العالمية وحركة الطبقة العاملة
في البلاد الرأسمالية وحركة التحرر الوطني الممادية للامبريالية . وبينما انصرفت القيادات
الاقطاعية والبيروقراطية - التي حكمت بلادنا قبل عام ١٩٥٢ - إلى محاولة إبقاء البلاد في
حظيرة التعاون مع الغرب الاستعماري - تجلت براءة قادة ٢٣ يوليو وخلصهم للشعب فسي
أنهم نجحوا في قيادة البلاد - في ظل ظروف عالمية مؤاتية إلى أقصى حد ، أهم سماتها
تحول ميزان القوى - على الصعيد المالي - لصالح نظام الاشتراكية المالي . ان انتصار

الاشتراكية قد ألهم مئات المليونين في مشايق الارض ومفاريها بقوة المثل الاشتراكي وتفوقه على النظام الرأسمالي . واستطاع نظام الاشتراكية المالي - بقوته المادية والمعنوية - أن يشل يد الامبرياليين عن تصدير الثورة المضادة الى البلدان المستقلة حديثا والتي تناهض بسبيل ببسالة من أجل تصفية الاستعمار . لهذا فحسب ، بل لقد استطاع النظام الاشتراكي أن يقدم الى البلدان المستقلة حديثا مساعدات اقتصادية وفنية شبيهة وبنزهة ، سهلت على قيادات غير بروتشارية في تلك البلاد تحقيق انجازات ثورية وشق طريق التطور اللارأسمالي . طريق التطور الاشتراكي .

وهكذا ، فان التطورات التي تجرى في هذه الايام على صعيد الحركة الثورية الماركسية تؤكد - أكثر فأكثر - على صحة النظرية القائلة بتعدد الطرق نحو الاشتراكية . لقد قدمت الثورة العالمية نموذج الثورة الروسية ، ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، ثم قدمت فيما بعد نماذج مختلفة في بلاد الديمقراطية الشعبية في أوروبا وآسيا واليوم تتبلور شيئا فشيئا نماذج مختلفة أيضا في عدد من البلدان المستقلة حديثا من هذه البلدان التي هجرت طريق التطور الرأسمالي .

من هنا يرى الحزب الشيوعي المصري أن الطريق المصري نحو الاشتراكية يتطلب توحيد كل القوى الثورية الرافعة في تحقيق الاشتراكية في حزب طلبص ثوري واحد ، ان هذا الحزب لن يكون الحزب الشيوعي ، وبالتالي فهو لن يتكون بنمو ذاتي للحزب الشيوعي المصري . وفي الوقت ذاته فان كل المناضلين الثوريين والمخلصين لقضية الاشتراكية لا بد أن يلتقوا داخل هذا الحزب فلا يحول دون التقائهم أن اقتساما من القوى الاشتراكية لا تتبنى الاسرع الفل سفيحة للماركسية اللينينية

ان حقائق عصرنا قد جعلت طبقات وفتات أوسع من الطبقة العاملة تتبنى أهداف البناء الاشتراكي . ومن هنا ففي عدد محدود من البلاد تطرح اليوم - بالضرورة - قضية بناء حزب ثوري طلبصي جديد ، لا يتقيد بالاطار التقليدي للحزب الشيوعي .

وفي سبيل فتح الطريق أمام قيام هذا الحزب الطلبص الواحد ، بقدم الحزب الشيوعي المصري على انهاء الشكل التنظيمي المستقل ، تقديرا من أعضائه بأن القوى الاشتراكية في بلادنا انما تواجه - في هذه الظروف الحاسية - وحدة من نوع جديد وعلى مستوى جديد .

ان هذا الخطوة بخطوها الشيوعيون المصريون يدافعون عن حرصهم على تميز البرواقسج المتقدمة التي انتقلت اليها البلاد - وعلى المشاركة الواعية في دفعها الى مواقع أكثر تقدما ، بل ودافع من إجلالهم - قبل كل شيء - لقضية الانتصار النهائي للاشتراكية في بلادنا .

x x x

لقد برهنت تجارب جميع الشعوب التي خاضت وتخوض معارك التقدم الاجتماعي ضد الاقصاد والرأسمالية - على أن الثورة الاجتماعية لا تستطيع أن تصون نجاحاتها ، ولا تستطيع أن تنتقل -

على أساس ثابت - من موقع الى موقع أكثر تقدماً ما لم يكن لها قيادتها الثورية المنظمة ، الواجبة بأهداف التفسير الثوري .

ان هذا القيادة هي الحزب الثوري . والى هذا الحقيقة أشبار جمال عهد الناصر فى اجتماعات الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربى ، عندما أوضح أن ما تحتاج اليه القيادة الثورية - لى ترتبط أو ترقى ارتباطاً بأوسع الجماهير الشعبىة - هو حزب اشتراكي يتكون من كوادر مخلصه للقضية الاشتراكية - كوادر لا تفرها المناصب والرواتب ولا تقسدها السلطة .

ان هذا الحزب الطليعى هو الجهاز المصين للثورة وهو القوة القادرة على أن تلهب الشعب وتقوده وتمهته فى ممارك البناء والتعمير وفى ممارك النضال المحتدم فى هذه الايام - بين قوى الثورة وبين أعداء الثورة .

واذا وجدت بعد ذلك - أخطار حقيقية ، خارجية وداخلية ، تترص بها الشعب والبلاد من جانب قوى الاستعمار والرجعية فان الخطر كل الخطر كان - فى المحل الاول - فى تفتت قوى الاشتراكيين وعدم تلاحم صفوفهم . ان هذا التفكك يخرى قوى الرجعية بالتجمع وتتظيم صفوفها والتسلل والهجوم بهدف تجميد الثورة تحت شمارات شتى مضللة ، مثل " وقف الزحف الشيوعى المزعم " والتباكى بدعوى التماسيح على ما تدعيه الرجعية كذبا من تهديد الشيوعيين للثورة وللمقيدة الدينية .

ان بناء هذا الحزب الطليعى الذى يضم فى صفوفه كل المناضلين الاشتراكيين ، بحتم على الشيوعيين الا ينمزوا عن بقية القوى الاشتراكية . ان هذا الانزال - لو تم سيكون موقفاً انسياقياً بضر بوحدة كل الصف الثوري . ولقد تنبه الحزب الشيوعى المصرى الى هذه الحقيقة ببادر - عقب تصفية الممتلكات والسجون - الى طرح شمار توحيد كل القوى الاشتراكية . وبذل الحزب جهوداً صادقة واهيائية فى سبيل تذليل الصعاب التى تترض طريق هذه الوحدة المقدسة - تقدم سلسلة من الحلول - الحل بحد الاخر - فى سبيل فتح الطريق امام تجميع فعال لكل القوى الاشتراكية . وفى هذا الصدد طالب الحزب الشيوعى المصرى بتصفية بقايا مما داة الشيوعية ورفق المزمل عن الشيوعيين وتمكينهم - كمواطنين - من أن يناضلوا فى اطار الاتحاد الاشتراكي العربى جنباً الى جنب مع غيرهم من الاشتراكيين حتى ينشئ - من خلال النضال الجماهيرى - الحزب الاشتراكي الثوري الواحد الذى ينفى بوجوده أى تنظيم آخر . غير أن بمعنى القوى الاشتراكية الاخرى أهرت على الانهاء القورى لوجود الحزب الشيوعى المصرى كشرط مسبق لاي تقدم فى طريق الوحدة . ورغم اختلافنا معها فى هذا الفهم ، واقتناعنا بما أن القضية الاساسية هى قضية تحق بى الوحدة بين الاشتراكيين ونظرا الى أن الظروف التى تمر بها البلاد لا تحتل المزيد من التأخير ، فاننا نقدم اليوم على ازالة أية عقبة تحول دون الامراع بتجميع الاشتراكيين وتوحيد صفوفهم .

ان حرص الشيوعيين المصريين على وحدة الصف الاشتراكي يجب - لمصلحة الثورة -

أن يقابله بالضرورة موقف مماثل من القوى الاشتراكية الأخرى . ومن هنا فإن الحزب الطردى الواحد يجب ألا يستبعد المناضلين الشيوعيين من صفوفه لأن كل محاولة لأقصائهم عنه - تحت تأثير روايته معاداة الشيوعية - ستؤدي بدورها إلى تفتيت القوى الاشتراكية وإلى حرمان الثورة من مناضلين ثابتين ساهموا في تشكيل ودعم الحركة الثورية في البلاد خلال سنوات طويلة ممتدة كقاع الطبقة العاملة والشعب . والواقع أن أمة دراسة موضوعية لحركة الثورة منذ ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ توضع أن كل صدام بين القوى الثورية وكل مسمى لاهتداد الشيوعيين واستبعادهم من الحلف الوطني قد أضر بالثورة ويوحده القوى الثورية .

من هنا فإن التعرف على ما قدمه الشيوعيون المصريون بشكل قضية هامة ينبغي أن يوضح بالكيفية التي تزيل ميراثا من سوء الفهم الضار ومن الشكوك المتبادلة بين القوى الاشتراكية وتساعد على إيجاد المزيد من الثقة والفهم المتبادل ولقد تم وحدة الصف بين جميع المخلصين بقضية الاشتراكية .

٢

لقد كان الشيوعيون المصريون النتائج الطبيعية للحركة الوطنية والثورية في البلاد . ان ثورة عام ١٩١٩ قد أنجبت في بلادنا الحزب الاشتراكي ، ثم الحزب الشيوعي المصري القديم . وهذا الحزب - على الرغم من ضعفه وأخطائه - صاغ للحركة الثورية في بلادنا شعاراتها الأساسية لقد ربط قضية التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية بقضية للنضال الاجتماعي من أجل تحرير العمال والفلاحين وكشف المضمون الاقتصادي للاستعمار ومن ثم رفع شعار تأميم قناة السويس . وفي سبيل تحطيم المنزلة الدولية التي فرضها الاستثمار المالي على بلادنا - نادى بالتحالف مع كل القوى الثورية في العالم مع حركة الطبقة العاملة في البلاد الرأسمالية ومع حركات التحرر الوطني في المستعمرات .

وإذا كانت التنظيمات الشيوعية في مصر قد نشأت استجابة لضرورات تاريخية واجتماعية - فلم يكن من قبيل الصدفة أيضا أن يقترن الهجوم على هذه التنظيمات من قبل الاستثمار والرجعية بثورات النكسة في تاريخ النضال الوطني التحريري . ان تمثرت ثورة سنة ١٩١٩ وتجميد ما - فقد صاحبها ضرب الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي وحل اتحاد العمال وضرب " البمار " انفسرد الوفد المصري بقيادة الجماهير وبدأ عهد طويل من المساربات حول المطالب الوطنية ، الاستثمار بين الاحزاب الاقطاعية والبرجوازية . مسامحات امتدت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولقد ترتب أيضا على ضرب الشيوعيين في مصر ، عدم وجود أمة قيادة على مسار الوفاء الامر الذي أتاح لهذا الحزب حرية المناورة الكائبة . فاذا كان ضغط الجماهير في صفوفه خصوصا من جانب الطلبة والمثقفين - قد مكته من أن يتخذ بازا" الاستثمار والمصر - ولفترات قصيرة -

بمصر، مراققا للصود والمقاومة . إلا أن دور الرئوس في مجموعته قد انحصر في اختصاصات الهيئات الوطنية الثورية وصرحها أو تجسيدها .

وبعد انتصار الشموب على الفاشية وقيام مملكة اشتراكية ، شهدت حركة التحسين الوطني في البلاد التامة والمستمرة انطلاقا جبارة لم يشهد تاريخ الانسانية لها مثيلا . وفي غمرة النضال الوطني في مصر نشأت وتشكلت المنظمات الشيوعية . لقد طرحت الحياة اذ ذاك ، لا حل للقضية الوطنية فحسب ، بل والتصدي أيضا لحل المشكلات الاجتماعية ، تلك المشكلات التي زادت حدتها بسبب الحرب . لقد خلقت الحرب المالية الثانية نراه فاحشا في يد أقلية محدودة من ناحية ومؤسا عميقا من نصيبا لبقية الشعب الساحقة ، من ناحية أخرى . أما القيادة الوفدية التقليدية فبسيطة فقد عجزت . من الناحية لموضوعية ، وفي خطها المأم . عن تمهية وتنظيم قوى الشعب في الهجوم على الاستعمار والاتطاع مثلا في الحكم الملكي وفي مواجهة هذا الصجز قدمت المنظمات الشيوعية المصرية فكرا ثوريا مقبولا . ورغم انقسام هذه الجماعات فقد لبست الشعارات التي قد تهتد ورا بارا في تحديد الخط المأم للنضال الوطني التحريري وأنشأت قيادة سياسية جديدة هي لجنة الطلبة والمعال التي نظمت مظاهرات فبراير ومارس عام ١٩٤٦ ، ولجنا للمال للتحرر القومي .

احدى المنظمات السياسية للطبقة العاملة . وهكذا ساعدت التنظيمات الشيوعية الحركة المطالبة المصرية قد منتهى في مواجهة تعديل المعاهدة المصرية البريطانية - شعار الفاء المعاهدة . وفي مواجهة لبحر عن أشكال ملتوية ومتخفية للتعاون مع القوى الاستعمارية قدم الشيوعيون المصريون شعارات وشعار الدفاع المشترك وتصفية القواعد العسكرية . وفي مواجهة الارتباط الابد مع الغرب الاستعماري ، قدم الشيوعيون المصريون شعارات التحرر السياسي والاقتصادي والثقافي .

الاستعمار ، ولما لبوا بتأميم الاحتكارات الاجنبية والمحلية . وفي مواجهة خضوع الأحزاب التقليدية لسلطة السراى ، قدم الشيوعيون المصريون شعار الجمهورية . وفي مواجهة الاهمال المطلق للقضية الفلاحية ، طابوا الشيوعيون المصريون بتصفية الاتطاع وقد موا شعارات الاصلاح الزراعي وتحديث الملكية . وفي مواجهة الاعتماد الاقتصادي على الشرب والاستعمار قدم الشيوعيون المصريون شعارا تأميم الاحتكارات الاجنبية . وفي مواجهة الافكار والنظم الرجعية التي تحط من شأن الصناعات وتستبعد ها وتحرم نصف المجتمع من المشاركة الواعية في بناء البلاد ، قدم الشيوعيون المصريون شعارات مساواة المرأة بالرجل . وفي مواجهة قهر الشعب وخرق حرياته السياسية والثقافية وضرب حركة الطبقة العاملة وتفقيتها قدم الشيوعيون المصريون شعارات اطلاق الحريات السياسية وحرية التنظيم النقابي ووحدة الحركة النقابية ورفع مستوى معيشة العمال بخفض ساعات العمل ورفع الأجور وتحسين الخدمات والتأمينات الاجتماعية ومجانبة التسليم ، وناضلوا من أجل اتحاد عام للمعمال المصريين . وكانت اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات العمال عام ١٩٤٥ احد شعارات هذا النضال وفي مواجهة مؤامرات القيادات الحزبية الرجعية وسميتها الى التقرب من الانجليز أحيانا وسمين

الأمريكيين أحيانا أخرى ، طالب الشيوعيون المصريون بإقامة جيش وطني متحرر من قبضة القسريين
الامبريالية ويرتبط بقضية الشموحذروا من خطر الحرب والمشاركة ورفضوا شعارات الدفاع عن
السلام المالي ولم يروا دورا بارزا في صفوف حركة أنصار السلام . وفي مواجهة الحزلة التي أراد أن
يقدمها الامبرياليون والحكم المطلق الاقطاعي على بلادنا ، رفع الشيوعيون المصريون شعارات الكفاح
المشترك مع الشموح ضد الاستعمار وشعارات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية . وفسس
بواجهة المحاولات التي بذلتها الرجعية لتحويل الفناء معاهدة عام ١٩٣٦ الى حبر على ورق
تدم الشيوعيون المصريون شعار الكفاح المسلح وانخرطوا - في ذلك الوقت - في كتابات الفدائيين
التي قاتلت على ضفاف القتال - وفي السنوات التي اشهد فيها الصراع الوطني التحريري ، وفسس
الشيوعيون المصريون وناضلوا من أجل شعار وحدة كل القوى الوطنية وفي الفترة التي امتدت بـ
حرب السويس حتى يوليو عام ١٩٦١ ناضل الشيوعيون المصريون ورفضوا شعارات تأييم الاحتكارات
الاجنبية والمحلية وأبرزوا باستمرار أهمية الديمقراطية من أجل القضاء على التخلف الاجتماعي . ولقد
أكد الشيوعيون المصريون على وحدة الصير التي تجمع الشموح المصرية في النضال المشموح ضد
الاستعمار المالي وطلبوا بدعم روابط الكفاح المشترك فيما بينها - ومدد حرب السويس - بصفة
خاصة - بدأوا يكشفون الحقيقة التقدمية الكاشفة وراء النضال التحريري للشموح المصرية . وفسس
ثم انضموا الى القوى الوطنية والتقدمية المصرية التي ترفع شعارات الوحدة المصرية . وعند ما تبينوا
تضيق الصير المصرية حرصوا على أن يرايطوا - باستمرار - بين مضمونها الوطني كحركة معادية
للإحتلال وبين مضمونها الطبقي كحركة تقدمية لجمهير الشعب العامل ، موجهة الى القضاء على
التخلف الاجتماعي . واليوم يرفع جميع للشيوعيين المصريين - بثبات - شعار وحدة كل القسريين
للاشتراكية وإقامة حزب طليعي ثوري يهضم المخلصين لقضية الاشتراكية .

وفي خلال هذا كله نادى الشيوعيون المصريون بالاشتراكية ووضحوا أن معركة شموحنا ليست
بجرد تخلص من نير الفاسد الاجنبي - بل هي أيضا جهاد من أجل حياة أفضل تليق بكرامة الانسان
ولقد قدم الشيوعيون المصريون الكثير في سبيل نشر الفكر الاشتراكي ودعم الحركة الديمقراطية
العامية في البلاد وأثروا في أقسام هامة من الطبقة العاملة المصرية والمثقفين الثوريين - وكانسوا
لحدى الفرق الوطنية التي ساهمت بمجهوداتها ومواقفها في تطور حركة التحرر الوطني والنضال
الاجتماعي . وقاوموا بجرأة وتصدا لهجمات الفكر الرجعي ، وساهموا في نشر الثقافة الحرة
والتقدمية وفي تقديم التراث القومي الثوري . وفي سبيل هذا كله لقي الشيوعيون المصريون أشد
أنواع الاضطهاد . ولكنهم سلكوا طريق التضحية والبذل غير المشروط ، على حساب حياتهم
وصحتهم وعلى حساب مستقبل وراحة عائلاتهم وأولادهم .

وانذا كان الشيوعيون المصريون قد قصروا بمد ذلك عن تحييل أفكارهم ومواقفهم السياسية
الى قوة مادية فعالة تجرى التحولات الثورية المتطلبة فان هذا راجع الى سببين رئيسيين :
الأول : عدم الارتباط العميق والمضوي بالجمهير الواسعة والمزلة النسبية خصوصا عن أعسر
أقسامها وهم الفلاحون ،

الثاني : الانقطة المرحلية التي فتحت الحركة الشيوعية المصرية .

وملاضافة الى هذين السببين الرئيسيين ، ثمة أسباب أخرى بعضها ذاتي والآخر خارجي في قدومها افتقار التنظيمات الشيوعية المصرية الى القيادات الشعبية النابعة من صفوف العمال والفلاحين وغلبة نفوذ ومناهج البورجوازية الصغيرة في صفوفهم - ومن هذه الاسباب أيضا الجمود المتقادم الذي ساد فترة طويلة في الحركة الشيوعية المصرية . ان هذا الجمود في جوهره يمثل - بالدقة - في عدم ادراك التصورات الجذرية التي حدثت على الصعيد الدولي بانتشار نظام الاشتراكية المالي . ومن هنا درجت المنظمات الشيوعية المصرية على التقليل من دور القيادة الوطنية والثورية الاخرى التي بدأت توالى الظهور على المسرح السياسي ، ونخص منها بالذات قيادة الضباط الاحرار التي نظمت وقادت ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ .

على أنه قد وجدت - الى جانب ما تقدم من الموامل الذاتية أسباب موضوعية حالست بين الشيوعيين المصريين وبين أن يجروا التحولات الثورية المتطلبة في ممرقتها .

× تركيز قوى الاستعمار المالي على مصر لاهميتها الاستراتيجية ونفوذها في المالمس العربي ولحرص الابرياليين على أن تظل مصر مزرعة قطن ومصدرا للمواد الخام . ان هذا التركيز تمثل في أن يواجه المستثمرون كل حركة اجتماعية تقدمية بأشد أنواع البطش والملاحقة . وقد لقي الشيوعيون المصريون من هذا الشيء الكثير .

× ومن هذا ما لاسباب وجود جهاز دولة عريق في أيدي الاقطاعيين والبورجوازيين مصدرت على اضهاد الشعب والبطش به .

× ومنها فقدان التقاليد الديمقراطية المريقة في مصر ، الأمر الذي حرم البلاد من وجود أحزاب يسارية الى جانب الشيوعيين . ومن ههنا فقد نجحت قوى الرجعية في تركيز ارهايبها على الشيوعيين في المحل الاول ، هذا الارهاب الذي كان أحد الموامل التي حدثت من ارتباطاتهم ببقية القوى التقدمية والديمقراطية في بلادنا .

ان الاهداف من ذكر هذا التاريخ هو أن نستخلص الدرس النافعة لبناء الحزب الطليع الواحد لذلك الحزب الذي يجمع في صفوفه كل القوى الاشتراكية .

والدرس الاول هو أنه اذا كانت أزمة اليساري المصري ككل تتمثل في افتقاره الى الارتباطات المنهجية والمصيبة بالكتل المريضة من شعبنا المامل ، فان الحزب الاشتراكي الواحد مطالب بأن يركز مجهوداته على انهاء واطلاق حركة جماهيرية عارسة ، شعبية حقا ومنظمة وواعية بأهدان التصير الاجتماعي الذي يجري على أرض الوطن . ان الحزب الاشتراكي الواحد مطالب بالانذار بأن يتفادى كل ما من شأنه أن يمزله عن حركة الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الثوريين .

والدرس الثاني هو أن يتفادى الحزب الاشتراكي الواحد ، من خلال ممارسته للديمقراطية

ومن خلال توسيع ارتباطاته بحركة الجماهير ككل ، كل العوامل التي تغذى الحلقية والانقسامية والشللية في صفوفه ، وذلك حتى يخدم الشعب على أفضل وجه .

والدرس الثالث هو أن الشيوعيين هم إحدى القوى الاشتراكية الاصلية في بلادنا ، ولا يتصور ان تقوم وحدة حقيقية بين الاشتراكيين اذا سمحت بعض القوى الاشتراكية لنفسها بأن تبدر الجوانب الايجابية في نضال الشيوعيين المصريين وأن تتجه - بالتالي - الى استبعادهم من صفوف الثوريين .

" ٣ "

وعلى ضوء ما تقدم تتحدد القسمة الرئيسية للحزب الوطني ، للحزب الاشتراكي الواحد فيما يلي :

- (١) ان هذا الحزب سوف يستلهم فكرته (أيديولوجية) الاشتراكية الملمعة . وفي هذا الصدد لا بد أن نوضح :
 - أ - أن هناك اشتراكية علمية واحدة
 - ب - وأن تضييق جاذب الاشتراكية محكوم أيضا في الواقع الوطني والقوى لبلادنا بخصائصها التاريخية وتنايها ،
 - ج - وأن هذا التطبيق محكوم أيضا في بلادنا باحترام القيم الدينية والاسلامية الثورية .
- ومن هنا فانه ليس هناك ما يضع من أن يكون الانسان مغاضلا اشتراكيا ومتدينا في الوقت ذاته .

- (٢) ان هذا الحزب سيكون حزبا للشعبين قدرا ما يقوم على أساس ديمقراطي كامل ، من احترام مبادئ القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية . وفي داخله سوف تتوفر كل الضمانات لكل القوى الاشتراكية والثورية لكي تتميز عن آرائها بحرية تامة . ولا بد من التأكيد على أن الديمقراطية داخل التنظيم الحزبي تتناهي مع مبدأ اقامة شل وتكتلات لأن أي تكتلاتنا يحيل وحسدة التنظيم الى وحدة شكلية ويهدر حرية الرأي من الناحية الملمعة . على أن الضمان الأساس للقضاة على التكتلات وتصفيتها يكمن في الارتباط المتزايد بحركة الجماهير الشعبية . وهنا تثار - بدهة - قضية ممارسة الشعب المامل للديمقراطية السياسية . ولما كان الحزب - أي حزب - هو جزء من المجتمع الذي يعيش فيه فان بناءه على أسس ديمقراطية يرتبط بالقضية المحورية : قضية تطهير الديمقراطية الاشتراكية .

والواقع أنه لا تزال ثمة عقبات على الطريق تحول بين قوى الشعب الماملة وبين ممارستها الديمقراطية السياسية بكيفية فعالة . ومن هنا يتطلب بناء الحزب على أساس ديمقراطي ازالة العقبات التي تحول دون الممارسة الديمقراطية وذلك بالميل في اتجاه تطهير أجهزة الدولة من أعداء الاشتراكية وتمديد تعريف المامل والفلاح حتى تقوم المجالس الشعبية المنتخبة على أساس

عالي وفلا حتى يضح الرجمية من تخريبها * وتصفية بقايا مبادئ الشيوعية * ورفع المسؤل السياسي عن الشيوعيين المصريين وعن غيرهم من التقدميين *

(٢) ان هذا الحزب سوف يهجر عن المصالح الجوهريه للطبقات الكادحة من العمال والفلاحين والثقيين الثوريين والجنود * ومن هنا فانه سوف ينمو ويتدمج من خلال الكفاح في صفوف الشعب وغير الضدام الشعوب ضد قوى الاستعمار والرجمية والاعتماد على المنظمات الشمبية المختلفة (الاتحادات * النقابات * الخ) *

(٤) ان هذا الحزب سوف تكون الطبقة العاملة المصرية ركيزته الأساسية * فانه * لما كانتا اشتراكية تمنى التصريح فانه من الطبيعي أن يزداد * على مر الأيام * الوزن الاجتماعي للطبقة العاملة المصرية من حيث العدد والخبرة السياسية * ولما كانت الطبقة العاملة حسي الطبقة التي لا ترتبط أي ارتباط بالملكية الرأسمالية * وترتبط * بالضرورة * بأكثر أشكال الانتاج تقدما فان دورها القيادي في بناء المجتمع الاشتراكي * لا بد أن يتعاظم في بنسب الحزب الطليعي الواحد * على أن هذا لا يعمى * بحال * أن تتفرد الطبقة العاملة المصرية بالسلطة دون الطبقات الشمبية الأخرى * ففي ظروف بلادنا * توجد بالمفصل طبقات ترتبط مصالحها الجوهريه بمصالح التقدم الاجتماعي وانتصار الاشتراكية * ومن ههنا فانه لا بد من التأكيد على أهمية تحالف العمال والفلاحين والثقيين الثوريين والجنود وكسل قوى الشعب العاملة * ليس هذا فحسب بل لا بد من التأكيد أيضا على ضرورة تدعيم وصيانة هذا الحلف في اطار حل التناقضات الطبقيية بين قوى الشعب العاملة حلا سلميا * هنا *

(٥) ان هذا الحزب سوف يعتمد * من ناحية تكوينه المبدئي * على القوى الجديدة والمناصر الشاببة * أي على أغلبية ضخمة من القوى الاشتراكية الجديدة التي تولد كل يسسوم وتتصهر عبر التجربة المصرية وعلى الطريق المصري نحو الاشتراكية *

(٦) أنه * في حدود الانجازات الثورية التي تحققت في بلادنا * فان كسب القوى الاشتراكية والثورية في البلاد سوف تلتف * وينبسط أن تلتف * حول جمال عبد الناصر قائدا وكزعيم لهذا الحزب *

ان بنا * هذا الحزب * كما أسلفنا * ضرورة ان تصد تحتل التأجيل * وذلك مسسب أجل أن تتقل الثورة من موقع متقدم الى موقع أكثر تقدما * وحتى يمكن أحداث التغيير الحقيقي في مضمون السلطة * تغيير المصلحة التحالف قوى الشعب العاملة * وهو التغيير المدعو اليه أن يقطع الطريق * نهائيا * على وحف قوى الثورة الضادة وناوراتها *

ان ضرورة بنا * هذا الحزب تدعونا * نحن أعضاء الحزب الشيوعي المصري * المسسب انها الشكل المستقل للحزب * ليضع كل مناضل شيوعي نفسه في الموضع الذي تحسد به مصالح تقدم الثورة *

في هذه المناسبة نختم هذا البيان بكلمة موجهة الى كل شيوعي ناضل في صفوف
الحزب الشيوعي المصري ، وكلمة أخرى نوجهها الى جميع الاشتراكيين المخلصين .
ان الحزب الشيوعي المصري - عندما يفهم شكله التنظيمي المستقل ، فهو لا يفصل
ذلك لكي يركز كل من ناضل في صفوفه الى السلبية والتقاعد وهجران النشاط السياسي
في البلاد . وطى العكس من ذلك فان واجب كل منا أن يبدأ مرحلة جديدة من النضال
الثوري والمتعاضد ، نضال شاق الى أقصى حد ، ولكنه نضال نبيل وجدري بالثوريين
الحقيقيين .

وعندما يفعل الشيوعيون المصريون ذلك ، فهم لا يفعلونه لاجابات تكتيكية مؤقتة
أو لاعتبارات المناورة وكسب الوقت . ولكنهم يفعلونه - في الاساس - بهدف استراتيجي
هو انتصار الاشتراكية ومدافع من تغليب اعتبارات الوحدة المقدسة بين كل القوى الاشتراكية
ومن أجل أن يقوم في البلاد حزب جديد للثورة الاجتماعية .

وعندما يتخلل الشيوعيون المصريون عن التنظيم الحزبي المستقل ، فهم لا يضمنون هذا
في مقابل مكاسب أو مناصب لفراد أو أفراد . ونحن لا نمن بتضحياتنا المالية ، بالشهداء
الأعزاء الذين سقطوا وسنوات الحرمان التي قضيناها في السجون . ان تضحياتنا أكرم
وأقدس من أن نفكر لحظة واحدة في أن نضمها موضع المساومة . ونحن نهيبها - بكل تواضع
- لوجه شعبنا النبيل لتاريخه وتقاليد الثورة ، وللغد المشرق الذي ينتظره .

واننا لنعلم - بعد هذا كله - أنه اذا كانت المرحلة التي انقضت قد فرضت علينا
علا شاقا وتضحيات كبيرة ، فان متطلبات مرحلة الانتقال تتطلب - كما أوضح ذلك الرئيس
جمال عبدالناصر - مزيدا من العمل الشاق والجهد الضئيل وشمورا بالمسؤولية لا يعمل
عليه .

ثم نتوجه الى كل القوى المخلصة لقضية الاشتراكية ، قائلين : ان الفهم الثوري
وحدة بين كل القوى الاشتراكية يبدأ من هذا الحقيقة ، وهي أن هذه الوحدة لا تفترض
الانسائل التسام والاعتراف المطلق بين كل القوى الاشتراكية . فالاختلافات في الفكر وناهج
العمل أمر طبيعي . وأساس الوحدة المتين هو اعتراف كل قسم من أقسام الحركة الاشتراكية
بثورية القسم الآخر وجديته في بناء الاشتراكية . وهذا هو المنطلق الاساسي لبناء وحدة
كل القوى الاشتراكية .

ولما كانت الثورة تلاقى الصعوبات والمعوقات في طريقها ، فان طريق الوحدة بين
الاشتراكيين المصريين مليء - بداهة - بالصعوبات والتقييدات . انه ليس طريقا معبدا
مفروشا بالازهار والرياحين - ومن هنا فان هذه الوحدة تتطلب في بنائها الصبر الطويل
والثابرة والمعناد في التغلب على كل ما يعضقها .

(١٥)

وأخيراً فنحن نعتقد أن أكبر خطر يهدد وحدة كل القوى الاشتراكية هو أن يلجأ الاشتراكيون إلى ممارسة ضغوط لا مبدئية على الشيوعيين ، ضغوط تحركها رؤوس مصادرة الشيوعية - أو أن يلجأ عدد ضئيل من نخبة نخبايا خلافة تتعلق بالماضي ولا ينتج عن آثارها سوى اضعاف وحدة الصف الثوري .

إننا نتوجه إلى الرفاق الاشتراكيين قائلين : إن الشيوعيين المصريين الذين عرقتهم التجارب لا يضمون عقبات في طريق الوحدة فخذوا مسئولياتكم . ولكن لمدد الأصح أن نقول فلنأخذ جميعاً - كتوريين جادين - مسئولياتنا تجاه شعبنا وتجاه بلادنا .

• طشت وحدة كل القوى الاشتراكية

في حزب اشتراكي طليعي ثوري وأحد

يشق طريق التطور الاشتراكي

• طشت وحدة كل قوى التقدم

من أجل أنزال الهزيمة التامة بقوى الاستعمار القديم والجديد وقوى الصهيونية والرجعية المحلية

• طش العمل الخلاق للشعب

من أجل إنجاز الخطة الثانية للتنمية

من أجل إقامة الصناعات الثقيلة

• طش التضامن مع كل القوى الثورية في الوطن العربي

من أجل وحدة عربية ديمقراطية وبتحسرة

تشكل مصالح تحالف قوى الشعب العاملة

• طش التضامن مع كل القوى والحركات الثورية في العالم :

مع البلدان الاشتراكية

وحركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا

وأمریکا اللاتينية

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري

مارس سنة ١٩٦٥

xxxxxxx